

واشنطن للقاهرة: ملف حقوق الإنسان لن يوضع على الرف

إعلام مصرية على سبيل التقليل من أهمية الانتقادات الغربية عموماً.

وهذا أول رد فعل سلبي واضح من جانب الإدارة الأميركية بعد شهر العسل الذي ظهر مع حرب غزة بين بايدن والسياسي، بما يؤكد أن الأول سوف يضع الملفات الحقوقية والسياسية والعسكرية بالتوازي في علاقته مع الثاني، وأن معايير حقوق الإنسان ومنظومتها الأميركية لن يتم تجاهلها مهما تحسنت العلاقات مع القاهرة في المجالات الأخرى. وقال الباحث المتخصص في الشؤون الأميركية عمرو عبدالعاطي إن استعادة وتوظيف ورقة حقوق الإنسان لن يأتي بالمرود الذي تتوقعه واشنطن وسط التحولات الحالية في سياستها تجاه الشرق الأوسط ومساعيها للانسحاب بشكل تدريجي، ولم تعد المنطقة تحمل أهمية فصلية بالنسبة لها، لكنها تخضع لرغبة الديمقراطيين وقطاع من الجمهوريين في الاعتماد على الملف الحقوقية لحماية المصالح الأميركية بالمنطقة.

ولفت في تصريح لـ "العرب" إلى أن الخارجية الأميركية تتدخل لدى الكونغرس لتزويد المعونة كاملة لمصر وترى من مصلحتها إبرام الاتفاقيات العسكرية والالتزام بالمعونة لأسباب اقتصادية واستراتيجية مرتبطة بها ورغبته في الحفاظ على علاقات قوية مع القاهرة.

وتزامنت الانتقادات الأميركية الجديدة مع حملة توقيعات يقوم بها صحفيون مصريون للإفراج عن الصحفيين والناشطين هشام فؤاد وحسام مؤنس اللذين انتهت مدة الحبس الاحتياطي لهما ولم يتم الإفراج عنهما. وأفرجت السلطات المصرية عن صحفيين ونشطاء وسياسيين في الأشهر الماضية في رسالة توجي بالنجاب مع مطالب الإدارة الأميركية الجديدة واستعدادها للتفاهم في ملف حقوق الإنسان مع مراعاة الخصوصية المصرية، التي لا تحصر في الحريات والإصلاح السياسي وتضع له منظومة من القيم الاجتماعية والاقتصادية.

وقال المحامي والحقوقى خالد مساء الأربعاء إن محكمة جنابات القاهرة دائرة الإتهاب قررت إخلاء سبيل 130 منتهماً على نذمة 20 قضية سياسية خلال هذا الأسبوع، بعد أن نظرت في أوامر تجديد الحبس الاحتياطي لألفي منهم ومنتهمة خلال الأيام الثلاثة الماضية.

في ملفات سياسية، ويجري ذلك بالتعاون مع دوائر غربية أخرى لديها نفوذ في الاتحاد الأوروبي.

ويقول مراقبون إن المعونة العسكرية المقدمة للجيش المصري قد تأخذ حيزاً واسعاً من النقاشات داخل الكونغرس الأميركي وتوظيفها للضغط على القاهرة، لتفعيل قانون الجمعيات الأهلية وإدخال تعديلات كبيرة على قانون التظاهر. والمخبر برابيس في إفادته إلى أن واشنطن ستأخذ مسألة حقوق الإنسان بعين الاعتبار في مفاوضات بيع الأسلحة بين البلدين الحليفين، التي قد يستخدمها الكونغرس كورقة لاحت القاهرة على تسخين الملف الحقوقي، وذلك بعد إعلان بهجت المدير التنفيذي للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية الاثنى عشر إنحائه إلى المحاكمة في 7 سبتمبر المقبل.



أيمن نصري

الرسائل الصادرة من واشنطن لن تؤدي الغرض منها



عمرو عبدالعاطي

توظيف ورقة حقوق الإنسان لن يأتي بأي مردود لواشنطن

ووجهت النيابة العامة إلى بهجت تهمة تتعلق بنشر شائعات كاذبة تقيد بتزوير نتيجة الاستحقاق الانتخابي، واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي في ارتكاب جرائم، وهي التهم التي توجه عادة للكثير من الناشطين، يضاف إليها أحياناً الانضمام لجماعة محظورة (الإخوان) أو خدمة أهدافها. ويعرف عن الرئيس جو بايدن وأنتوني بلينكن وزير خارجيته الاهتمام بقضايا الحريات وحقوق الإنسان وانتقاد إجراءات التصديق على المعارضين بالعالم واحتلت أهمية في الخطاب الانتخابي. ووعده بايدن في خضم حملته الانتخابية بعدم إعطاء "شيك على بياض" للرئيس المصري عبدالفتاح السيسي الذي كان حليفاً وثيقاً للرئيس السابق دونالد ترامب.

ويشير تركيز واشنطن على قضية الناشط المدني حسام بهجت إلى أن ملف حقوق الإنسان لا يقتصر على جماعة الإخوان والمنتصين إليها، كما تردد وسائل

القاهرة - أعادت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تذكير الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي بأن ملف حقوق الإنسان في بلاده لن يوضع على الرف، وأن التطورات الإيجابية في مسيرة العلاقات بينهما التي ظهرت تجلياتها في الاتصال الهاتفي بين الرئيسين وفي الحرب على غزة وتناجها السياسية لن تمنع متابعة هذا الملف بجدية.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس الأربعاء، إن الولايات المتحدة "قلقة إزاء استمرار اعتقال زعماء المجتمع المدني والأكاديميين والصحافيين بمصر وتوجيه الاتهامات والمضايقات لهم، وإنها عبرت للقاهرة عن هذا القلق". وكرر تعليق الخارجية الأميركية تحفلات سابقة حول ملف المعتقلين الذي يمثل منغصاً للقاهرة، ورغم قيامه بالإفراج عن العديد من الشخصيات غير أن هناك آخرين لا زالوا في الحبس الاحتياطي ما يجعل قضيتهم قابلة للتفجير في أي لحظة.

وأضاف برايس للصحافيين أن واشنطن أبلغت الحكومة المصرية بأن أفراداً مثل حسام بهجت، الناشط في الدفاع عن حقوق الإنسان، ينبغي عدم استهدافهم.

ولم تصدر السلطات المصرية تعقيباً على الانتقاد الأميركي الجديد، لكنها تؤكد عادة احترامها لحقوق الإنسان واستقلالية ونزاهة القضاء ورفضها أي تدخل في شؤونها.

وأكد رئيس المنتدى العربي الأوروبي للحوار وحقوق الإنسان أيمن نصري أن التلويح بملف حقوق الإنسان لم يعد يأخذ الزخم الذي كان عليه قبل سنوات، لأن واشنطن لم تتخذ مواقف جدية تجاه العديد من الدول التي رأت أنها تنتهك الأوضاع الحقوقية وانسحبت من أهم منظمة دولية حقوقية (الجلسات) التي لحقوق الإنسان) وبدت كدولة لديها معايير مزدوجة.

وأوضح في تصريح لـ "العرب" أن الرسائل الصادرة من الولايات المتحدة أخيراً لن تؤدي الغرض منها لأنها ارتبطت بالدفاع عن شخص بعينه، في حين أن هناك تطورات ملموسة في الملف الحقوقي على مستوى القوانين والإفراجات المتتالية عن المسجونين.

ولم يستبعد أيمن نصري أن تتصاعد اللهجة الأميركية خلال الفترة المقبلة في ظل مساعي الحزب الديمقراطي إلى إعادة توظيف الملف للضغط على عدد من الدول

أجندات إقليمية ومحلية تلتقي على استنزاف السودان

استنساخ أزمة دارفور في شرق السودان وجنوبه



معلق بين الاحرب واللاسلام

ويخشى متابعون أن يؤدي استمرار التدهور في الشرق والجنوب إلى نخلي الحركات المسلحة عن اتفاق السلام مع الخرطوم، وهو التحدي الذي يمكن أن يعصف بالثورة ومكتسباتها ويمح المفاوضين لها والخاسرين منها فرصة للتفاوض على السلطة.

وتهدد الإمكانات الأمنية المحدودة المتوافرة لدى الأجهزة النظامية تماسك السلطة التنفيذية، فمع زيادة التوتر سوف تضطر لأن تدفع بأعداد كبيرة من القوات إلى ولايات الهامش، ما يؤدي إلى المزيد من الاستنزاف لقراراتها، خاصة أن الخرطوم وعدداً من المحافظات الأخرى تعاني من مشكلات اقتصادية وأمنية هيكلية ربما تؤدي إلى انفجار الأوضاع في المركز أيضاً.

وبات السودان بحاجة إلى دعم إقليمي ودولي كي يتمكن من مواجهة أزمات الهامش المتعاقبة، وأن يكون هذا الدعم لوجيستياً لتطوير الأجهزة النظامية والقوات الشرطة التي بحاجة إلى منجز مختلف في التعامل مع الأزمات المتراكمة والمستجدة، إلى جانب دعم سياسي ضاغط على الأطراف الخارجية التي تعمل على تاجيج النيران في بعض المحافظات.

وتشدد المحلل السياسي أوبوكر مختار داوود على أن المشكلة الأساسية التي تواجهها السلطة الانتقالية أنها لم تعمل على مواجهة فلول النظام السابق بشكل فاعل وتركت جيوبه تتحرك بحرية في محافظات الهامش، ما أدى إلى تنفيذ العديد من المؤامرات التي جرى نسجها مؤخرًا والسلطة مفتقرة إلى القدرات السياسية والأمنية التي تمكنها من التعامل معها.

وأوضح في تصريح لـ "العرب" أنها تعالج المطالب المشروعة للمواطنين، تحديدًا في ما يتعلق بنظارات البجا في الشرق وهي لم تف بتعهداتها التي قطعها معهم، ما أوجد حبلًا سريرا يربط بين التصعيد المفتعل والأزمات الحقيقية، ويظل التهديد الآن هو انتقال التوترات ضمن الصراع الهامش التقليدي. ولا يختلف ما دار (ولا يزال) في غرب دارفور عن جنوب كردفان عما يحدث في شرق السودان، لأن المحرك الرئيسي جماعات وقبائل لها ارتباط عضوي بالنظام السابق وقوى خارجية لها مصلحة في تفجير الصراعات، وتعمل على استغلال النزاعات القديمة بين المكونات الاجتماعية أملاً في تجديده داخل بيئة رخوة أكثر مما كانت عليه سابقاً.

وتبدو الإجراءات التي اتخذتها السلطة الانتقالية أخيراً غير كافية لوقف تمدد الصراع في عدد المناطق المتهمة، وربما تتفاقم الأزمات وإن هدأت وتيرتها على المدى القريب سوف تظل المهمل الأول أصم الانتقال الديمقراطي، لأن هناك شائعات تنتشر في هذه المناطق تشير إلى أن هناك حماية من جانب الحكومة لزعماء قبائل يملكون نفوذاً داخل السلطة على حساب آخرين.

تحولت السلطة الانتقالية في السودان إلى إطفائي حرائق دون أن تكون لها أي استراتيجية واضحة لنزع فتائلها التي تنتقل هنا وهناك، بفعل روااسب الماضي التي تشحنها قوى إقليمية ومحلية لها مصلحة في عدم استقرار البلاد.

الخرطوم - لم تنته السلطة السودانية من ضبط الأوضاع الأمنية في إقليم دارفور في غرب البلاد حتى بدأ شبح أزمتها العميقة يتسرب إلى محافظتي البحر الأحمر في الشرق وكردفان في الجنوب، وهو ما جعل السلطة الانتقالية تحاول سريعاً اتخاذ جملة من الإجراءات لضبط المشهد قبل أن تواجه استنزافاً بطيئاً يفضي إلى كارثة جديدة.

وقال العميد الطاهر أبوهاجة المستشار الإعلامي للقائد العام ورئيس مجلس السيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان، إن أجهزة الأمن رصدت استخدام السلاح الناري لأول مرة في شرق السودان، ما يكشف عن تدخلات خارجية وداخلية لتأجيج الصراع ونقله إلى مناطق أخرى.

ونشرت وسائل إعلام محلية الأربعاء خبر إعفاء محافظ البحر الأحمر عبدالله شنقراني أوهاج ومدير جهاز الأمن بالمحافظة، لكن مجلس السيادة أطل الخميس وثقى صحة الخبر، لافتاً إلى أن إعفاء الولاة من صلاحيات رئاسة الحكومة.

وأضاف في تصريح لـ "العرب" أن السلطة الحالية تعمل على الأجهزة الأمنية النظامية لإخماد الاشتباكات القبلية التي تندلع هنا وهناك، وتكثف إرسال قواتها إلى المناطق المتهمة، وتنتهج التهذبة بشكل مؤقت ولا تمتلك استراتيجية للحل الشامل، وما يحدث في الشرق والجنوب، علاوة على الغرب، من السمات المتوقعة سلفاً من قبل دوائر أمنية وسياسية قريبة من متابعة الأحداث.

ويؤخذ على الحكومة أنها تترك الأوضاع في مناطق الهامش لتتفاقم وتشتعل الصراعات في أي لحظة، وقد تكررت الحوادث القبلية مرات عديدة على مدار العامين الماضيين، وفي كل المرات يتم التعامل بالأساليب ذاتها، وهو ما أدى مثلاً إلى تجزؤ الأزمة في الشرق. وأثبت التوجه الرسمي إلى جوبا من أجل المباحثات مع قادة الحركات المسلحة وتوقيع اتفاق سلام مع البعض وصعوبته مع البعض الآخر أنه ليس كافياً لوقف التوترات المتجددة، الأمر يحتاج إلى منجز مختلف يتكفل بإيجاد حلول حقيقية.

وأصبحت السلطة الانتقالية مطالبة بأن تدخل تغييرات على أسلوب مفاوضات السلام بحيث تولي اهتماماً بأصحاب المصلحة دون أن تكون مباحثاتها مع السياسيين فقط وأن تواجه مطالب أبناء الأقاليم وتقدم الحلول الناجعة لمعالجة مشكلات الفقر والجوع وترسخ حضورها القوي كسلطة تنفيذية وليست كإهزة أمنية وعسكرية.

المستشار الإعلامي للقائد العام ورئيس مجلس السيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان، إن أجهزة الأمن رصدت استخدام السلاح الناري لأول مرة في شرق السودان، ما يكشف عن تدخلات خارجية وداخلية لتأجيج الصراع ونقله إلى مناطق أخرى.

ونشرت وسائل إعلام محلية الأربعاء خبر إعفاء محافظ البحر الأحمر عبدالله شنقراني أوهاج ومدير جهاز الأمن بالمحافظة، لكن مجلس السيادة أطل الخميس وثقى صحة الخبر، لافتاً إلى أن إعفاء الولاة من صلاحيات رئاسة الحكومة.



محمد خليفة صديق

الحكومة تتعامل مع المشكلات بمبدأ التسكين وبأقل تكلفة



أبو بكر مختار داوود

التهديد الآن في السودان هو انتقال التوترات إلى بؤر جديدة

ووضعت الحكومة الثلاثاء خطة شاملة من خمسة محاور لاحتواء الصراعات القبلية والإنفلات الأمني في الشرق والجنوب، هي: السياسي والأمني والعدلي والخدمي والاجتماعي، من دون تقديم تفاصيل حول الخطة واليات تنفيذها.

ويقول متابعون إن ما يجري هدفه إعادة استنساخ أزمة دارفور من حيث هتية الأجواء المحلية للتسكين الأمني والقبلي وصولاً إلى تحويل المحافظتين إلى قضية سياسية تجذب أنظار المجتمع الدولي إليها، وتدخل السلطة السودانية بشقيها مجلسي السيادة والوزراء في دوامة من العنف والانشغالات تعيق عبور المرحلة الانتقالية وتعيد شبح دارفور.

ولم تستبعد مصادر سودانية أن تكون هناك جهات إقليمية متورطة في الأزمات وتغذية التوترات العرقية والقبلية الراهنة بما يؤدي إلى توسيع نطاق الصراع وصعوبة السيطرة عليه، وتتفجر بؤرة جديدة تنهي الخطوات

أهالي ضحايا انفجار بيروت ينتفضون: عباس إبراهيم ليس استثناء

تسلم رسمياً قرار رفض فهمي السماح بالتحقيق مع المدير العام للأمن العام. وإلى جانب طلب الإذن لاستجواب إبراهيم وغيره من المسؤولين العسكريين والأمنيين، دعا بيطار إلى رفع الحصانة البرلمانية عن 3 وزراء سابقين (من النواب الحاليين) للتحقيق معهم في القضية، وهو ما قوبل بمماطلة من قبل البرلمان الذي حجج بأنه في حاجة إلى أدلة كافية حول الشبهات المحيطة بالنواب.

ويثير التأخير في التحقيقات ورفع ضحايا الانفجار، لاسيما وسط تقارير تفيد بأن معظم القادة اللبنانيين، بمن في ذلك الرئيس، على علم بالمتفجرات في الميناء.

بيروت - مُثّل رفض محمد فهمي وزير الداخلية بحكومة تصريف الأعمال اللبنانية، منح الإذن بملاحقة المدير العام للأمن العام عباس إبراهيم في قضية انفجار مرفأ بيروت، الوقع الأكثر اثراً على أهالي الضحايا، الذين لم يستسيغوا الأمر خصوصاً وأن الوزير سبق وأن أبدى نيته التعامل بإيجابية مع طلب القاضي طارق بيطار المكلف بالقضية.

ونظم الأهالي على مدى الأيام الماضية وقفات احتجاجية أمام منزل وزير الداخلية في العاصمة بيروت، وشهدت وقفة الأربعاء صدامات بين الأهالي وقوات الأمن التي اطلقت الغاز المسيل للدموع لتفريق الحشود، ما أسفر عن سقوط جرحى. وفي محاولة لتهذبة الأوضاع، أكد الرئيس اللبناني ميشال عون أنه لن يكون هناك غطاء سياسي لأي شخص متورط في الانفجار الهائل الذي وقع العام الماضي في ميناء بيروت. وتجنب عون في تصريحه الإشارة بشكل مباشر إلى رفض فهمي ملاحقة المدير العام للأمن، حيث اكتفى بالتأكيد خلال لقاء مع باتريك دوريل موفد الرئيس الفرنسي الأربعاء على أن التحقيقات لا تزال "مستمرة في جريمة تفجير مرفأ بيروت".

وهز انفجار مرفوع مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس 2020، جراء تخزين كميات هائلة من نترات الأمونيوم لسنوات بعلم كبار المسؤولين الحكوميين بلا إجراءات وقائية، ما أودى بحياة أكثر من مئتي شخص وأصاب ما يزيد على



لا مجال للتراجع عن إحقاق العدالة